

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

28 أكتوبر 2019

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

توطئة

تقدّم حركة النهضة باعتبارها الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية الأخيرة والمعنية بداية بتشكيل الحكومة برأيتها في إدارة المرحلة المقبلة في هذه الوثيقة الجامعة التي تضبط الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة في المرحلة القادمة وذلك بهدف تيسير إدارة حوار بين الأحزاب الفائزة في المحطة الانتخابية للوصول إلى برنامج الحد الأدنى الذي يجمع بين الأطراف المعنية.

وتدور هذه المشاورات وببلادنا تمر بأزمة مالية واقتصادية حادة، حيث تفاقمت وضعية المالية العمومية وارتفع العجز الجاري إلى مستويات غير مسبوقة كما ارتفعت نسبة الدين العمومي من الناتج الداخلي الإجمالي، وتراجع الدينار مقارنة بأهم العملات الأجنبية. كما تفاقمت الضغوطات التضخمية مما أدى إلى تراجع المقدرة الشرائية، علاوة على استقرار نسبة البطالة وخصوصاً بين أصحاب الشهائد العليا وفي المناطق الداخلية في مستويات مرتفعة. هذا وتراجعت كذلك جودة الخدمات العمومية خصوصاً في مجالات الصحة والنقل والتعليم، وتواصل الفساد في نخره لمؤسسات الدولة والاقتصاد بما يفوت على بلادنا فرصاً كبرى في النهوض بنسق الاستثمار والنمو والتشغيل.

وأمام هذا الوضع الدقيق، ترى الحركة أن مشاورات تشكيل الحكومة يجب أن ترتكز على برنامج حكم يتضمن أولويات واضحة وقرارات نوعية بحيث يكون بناء التعاقد بين الشركاء في الحكومة على أساس البرامج والمصامين. كما تقترح الحركة على شركائها إضفاء قدر من الشفافية على مسار المشاورات لبناء ثقة الرأي العام في المسار وضبط سياسة اتصالية فعالة مع المواطنين بخصوص المشاورات وبرنامج الحكومة ومعايير تكوينها، كما تلتزم بذلك قصارى الجهد في سبيل الإسراع بتشكيل الحكومة حتى تطلق في العمل على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في أقرب الأجال.

ولضمان النجاعة في عمل الحكومة القادمة، ستسعى الحركة مع شركائها إلى ضبط معايير موضوعية لاختيار أعضاء الحكومة على أساس النزاهة والكفاءة السياسية والتسييرية والفنية والقدرة على قيادة الإصلاحات المطلوبة، وهي موجهات أكد السيد رئيس الجمهورية مساندته لها. كما ستعمل وبصفة تشاركية على بلورة موانئ تنظم عمل الحكومة والانتلاف الحاكم لضمان الانسجام والنجاعة.

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

توطئة

واعتمادا على تشخيص دقيق للأسباب الظرفية والهيكلية التي تقف وراء الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منه البلاد، تقترح الحركة أولويات واضحة للمرحلة القادمة تتضمن إجراءات نوعية تتوزع على خمسة محاور رئيسية:

- (1) مكافحة الفساد وتعزيز الامن وتطوير الحكومة
- (2) مقاومة الفقر ودعم الفئات الهشة ومتوسطة الدخل
- (3) تطوير التعليم والصحة والمرافق العمومية
- (4) النهوض بنسق الاستثمار والنمو والتشغيل
- (5) استكمال المسار التأسيسي وتركيز الحكم المحلي

وتحتل مقاومة الفساد بمختلف صوره وأشكاله ومستوياته صدارة الأولويات باعتباره أحد الأسباب الرئيسية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد. كما تتضمن الأولويات المطروحة مواجهة الفقر والعناية بالفئات الهشة ومتوسطة الدخل باعتبارها العمود الفقري الذي تقوم عليه الدورة الاقتصادية ومحركا أساسيا من محركات النمو الاقتصادي المنشود. هذا وتحتاج الحكومة القادمة إلى النهوض بجملة المرافق والخدمات الاجتماعية التي تتعلق بحياة الأفراد والأسر من صحة وتعليم ونقل وغيرها. ومما لا شك فيه أن النجاح في تحقيق هذه الرهانات الاقتصادية والاجتماعية يرتبط ارتباطا وثيقا باستعادة توازنات المالية العمومية وتسريع نسق الإصلاحات الاقتصادية الكبرى وخصوصا المتعلقة بالمؤسسات العمومية وتنظيم الدعم والأسواق علاوة على تطوير السياسات القطاعية للنهوض بالمردودية والتنافسية والارتقاء في القيمة المضافة . كما يتطلع التونسيون لاستكمال المسار التأسيسي وتركيز الحكم المحلي وإرساء الديمقراطية بشكل لا رجعة فيه بالإضافة إلى استكمال مسار العدالة الانتقالية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية لشهداء وجرحى الثورة وال Herb على الإرهاب.

وتهدف هذه الوثيقة كذلك إلى ضبط منهجية عمل الحكومة وعلاقتها بالكتل البرلمانية المساندة، وهي ترتكز على برنامج الحركة وتتجذى من برامج بقية الأحزاب المتقدمة ومقررات المنظمات الوطنية، وتمثل نقطة انطلاق للمشاورات مع مختلف الشركاء.

.1 . مكافحة الفساد وتعزيز الامن وتطوير الحكومة

.2 . مقاومة الفقر ودعم الفئات الهشة ومتوسطة الدخل

.3 . تطوير التعليم والصحة والمرافق العمومية

.4 . النهوض بنسق الاستثمار والنمو والتشغيل

.5 . استكمال مؤسسات الدولة وتركيز الحكم المحلي

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

1. مكافحة الفساد وتعزيز الامن وتطوير الحكومة – مكافحة الفساد

الاهداف

☆ النهوض بقدرات مؤسسات الدولة في مجال مكافحة الفساد، دعم الشفافية والرقمنة وتعزيز الرقابة

الاجراءات

☆ مراجعة التشريعات بهدف ضبط اجال قصوى للبت في قضايا الفساد

☆ النهوض بقدرات المرفق القضائي والترفيع في قدرات القطب القضائي المالي بشرى وماديا وتكنولوجيا

☆ اعادة توزيع 2000 عون عمومي من ذوي الاختصاص كمراقبين جبائين وذلك بعد رسكالتهم (لارتفاع العدد الى 3000)

☆ دمج هيئات الرقابة في هيكل مركزي وبناء قدراته، مع الإبقاء على وحدات تدقيق داخلي في الوزارات

☆ تبسيط الإجراءات الديوانية ودعم شفافيتها

☆ استكمال رقمنة المنظومة الداخلية في الموانئ

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

1. مكافحة الفساد وتعزيز الامن وتطوير الحكومة - تعزيز الامن العام

الاهداف

☆ تعزيز القدرات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، تعزيز الامن في المدن والأرياف

الاجراءات

☆ تعزيز منظومات المراقبة الرقمية (Caméras de surveillance) لتعزيز الامن العام في المدن ووسائل النقل العمومي

☆ إقرار منظومة تأجير حسب الأداء مرتبطة بتطور مؤشرات الأداء الأساسية

☆ استحداث أجهزة تفقد مركزية عالية الكفاءة

☆ تعزيز القدرات الإدارية والبشرية والفنية وتطوير الإطار التشريعي لمكافحة الجريمة المنظمة في المدن والأرياف

☆ النهوض بآليات ونظم التنسيق بين وزارتي الدفاع والداخلية وبين مختلف الأجهزة وتطوير الاستفادة من الاستخبارات العسكرية في مقاومة التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة

☆ توفير الحماية الاجتماعية الشاملة لعائلات شهداء وجرحى المؤسستين الأمنية والعسكرية

☆ فصل الخدمات المدنية على الخدمات الأمنية (بطاقة التعريف، جواز السفر، ...)

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

1. مكافحة الفساد وتعزيز الامن وتطوير الحكومة - تطوير العمل الحكومي

الاهداف

☆ النهوض بنجاعة العمل الحكومي وبقدرات رئاسة الحكومة على المستوى السياسي والتنفيذي

الاجراءات

☆ بلورة عقد حكم واضح يضبط تفاصيل البرنامج الحكومي ورزنامته

☆ ضبط رسائل تكليف دقيقة لأعضاء الحكومة تترجم تعهدات البرنامج وتكون أساس تقييم أدائهم

☆ إحداث هيكل سياسي - «مجلس الائتلاف» - للتنسيق بين رئاسة الحكومة والحزام السياسي ويتولى متابعة تقديم البرنامج وتنفيذ التعهدات الانتخابية ومناقشة التطورات السياسية بصفة منتظمة

☆ هيئة رئاسة الحكومة وتأهيلها للاضطلاع بصلاحياتها الموسعة وفق دستور 2014، وتعزيز قدراتها:

- على المستوى السياسي (البرمجة واعداد الميزانية وبلورة مقتراحات القوانين لتنفيذ تعهدات البرنامج والتواصل)

- على المستوى التنفيذي (التنسيق والمتابعة لضمان نجاعة الانجاز)

☆ بلورة ورقة تلخص الرؤية المستقبلية لتونس 2035 بمشاركة كل الاطراف وتؤطر المخططات التنموية القادمة

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

1. مكافحة الفساد وتعزيز الامن وتطوير الحكومة - الاصلاح الاداري

الاهداف

☆ النهوض بمردودية أعون الوظيفة العمومية، تحديث نظم وأساليب العمل صلب الإدارة العمومية

الاجراءات

- ☆ ضبط هيكلة موحدة للدواوين وتعزيز الموارد البشرية صلباً للنهوض بالقدرة على قيادة الإصلاحات
- ☆ احداث وحدات تنفيذ (delivery units) صلب كل وزارة للتخطيط والتصرف في الإصلاحات الداخلية ومتابعة تطبيقها
- ☆ استقطاب ما يقارب 400 إطار (والحاقدم بوحدات التنفيذ) يتم اختيارهم على قاعدة معايير الكفاءة وتكوينهم تكويناً سرياً حول تحليل السياسات العمومية ونظم التصرف الحديثة
- ☆ إرساء مبدأ التناضر الشفاف في الوظائف العليا في الدولة
- ☆ رقمنة الادارة وتحديث نظم العمل وأساليبه
- ☆ إرساء منظومة تأجير حسب الأداء والنهوض باليات التقييم والمساءلة الداخلية صلب الوظيفة والمؤسسات العمومية
- ☆ احداث اطار جذاب لتحسين جاذبية الادارة للكفاءات، للحفاظ على الخبرات داخل الادارة واستقطاب كفاءات عليا من خارجها، على ان يكون على اساس التعاقد والتأجير حسب الاداء و امكانية الاعفاء (الوظيفة العمومية العليا)
- ☆ ضبط برنامج شامل لإعادة توزيع الموارد البشرية في الوظيفة العمومية وفق الحاجيات

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

2. مقاومة الفقر ودعم الفئات الهشة ومتوسطة الدخل

الاهداف

☆ النهوض بنجاعة منظومة الدعم، دعم المقدرة الشرائية للفئات الهشة والمتوسطة، دعم الاقتصاد التضامني

الاجراءات

☆ المصادقة على قانون تنظيم مؤسسات الاقتصاد التضامني

• احداث صندوق الزكاة والاطر الترتيبية للمؤسسات غير الربحية (fondations) وللتمويل (crowd funding) بأوامر حكومية

☆ دعم المقدرة الشرائية

• استكمال رقمنة منظومة التحويلات الاجتماعية وترشيدها حسب حاجيات الفئات المستهدفة

• إقرار منحة خصوصية للأطفال لضمان حصولهم على التعليم والتغذية والرعاية الصحية والمسكن اللائق

• إرساء برنامج وطني لإصلاح وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير أجهزة الرقابة ورقمنة منظومة البيع بأسواق الجملة وتقليل اسعار الاداءات الموظفة بها للسيطرة على الأسعار

☆ المصادقة على قانون اطاري للأرضية الاجتماعية بما يضمن الحق في التغطية الصحية الأساسية والحد الادنى من الدخل لكل الفئات

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

3. تطوير التعليم والصحة - النهوض بجودة التعليم

الاهداف

☆ النهوض بجودة منظومة التعليم وملاءمة مخرجاتها لمتطلبات التنمية

الاجراءات

- ☆ احداث مجلس اعلى للتربية والتعليم والبحث العلمي لضمان اصلاح تشاركي يتسمى بـ(اصلاح تشاركي) يتسبّب لـ(متطلبات التنمية والتغيرات المستقبلية)
- ☆ مراجعة المناهج التعليمية والتقييمية وتخفيف المحتويات واعتماد المحفظة الإلكترونية بصورة تدريجية
- ☆ إطلاق برنامج تكوين إشهادي (certifiant) لفائدة المدرسين، واعتماد الكفاءة معياراً أساسياً للارتفاع المهني
- ☆ النهوض بجودة برامج تكوين المعلمين والاستاذة وفق أحسن الممارسات (إجازة وماجستير علوم التربية)
- ☆ تنقیح النظام الأساسي للأساتذة الجامعيين لتحفيزهم طوال مسارهم المهني على التدريس والبحث والابداع على المحيط
- ☆ تحقيق الاعتماد في مجال الجودة وفق أحسن المعايير الدولية لـ30% من الشهائد الجامعية مع أفق 2025
- ☆ دعم التسيير الذاتي والرقابة البعيدة للمؤسسات الجامعية والتعليمية الكبرى والنهوض بـ(منظومات التصرف ورقمتها)
- ☆ مضاعفة طاقة التكوين في الهندسة والاختصاصات الوعادة

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

3. تطوير التعليم والصحة - النهوض بمنظومة الصحة

الاهداف

- نهوض بجودة منظومة الصحة، دعم المساواة في النفاذ للخدمات الأساسية لكل الفئات والجهات

الاجراءات

- الاسراع باستكمال رقمنة المنظومة الصحية والملف الصحي وتطوير المنظومات المعلوماتية المندمجة بالمؤسسات الصحية
- دعم اللامركزية عبر تمثيل المستشفيات الجهوية بمنظومة تسيير ذاتي ورقابة بعدية ومنظمات معلوماتية مندمجة
- نهوض بجودة خدمات الصحة الأساسية في الخط الأول
- إقرار مساهمة على المؤسسات الصحية الخاصة توظف لتطوير المستشفيات العمومية
- مضاعفة عدد الصيدليات (مراجعة الشروط ومعايير المعتمدة)
- تعزيز قدرات الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد ودعم دورها في مراقبة جودة الخدمات في القطاعين العام والخاص
- إنشاء 5 اقطاب استشفائية جامعية (قابس - باجة - القิروان، ثم مدنين - قفصة) واستكمال 8 مستشفيات جهوية
- الترفع ب 50% في عدد طلبة الطب واعطاء الاولوية في الانتداب لسلك الأساتذة الجامعيين الاستشفائيين

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

4. دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل - استعادة توازنات المالية العمومية

الاهداف

☆ التحكم في كتلة الأجور وترشيد النفقات، اصلاح منظومة الدعم، توسيع القاعدة الجبائية ودعم الموارد

الاجراءات

☆ بلورة مخطط عاجل لاستعادة توازنات المالية العمومية - الضغط على النفقات وتعزيز الموارد الجبائية والذاتية

- وضع مخطط للتحكم في كتلة الأجور (ربط الزيادات بالنمو والإنتاجية والتضخم وتخفيف الكتلة الى 12,5% من الناتج مع 2025)
- اصلاح منظومة الدعم عبر رقمنة التحويلات الاجتماعية من خلال احداث منحة المقدرة الشرائية للفئات الضعيفة والمتوسطة توجّه الدعم مباشرة لمستحقيه
- ترشيد نفقات الدولة - استحداث نسق الرقمنة والضغط على نفقات التسيير ووسائل المصالح (الكهرباء والماء والمحروقات ووسائل النقل)
- وضع خطة متكاملة للحد من عجز الميزان التجاري - الحد من التوريد العشوائي للمنتجات الاستهلاكية التي لا تدعم الانشطة الإنتاجية، دعم الاستثمار والانتاج المحلي في مجالات العجز الكبري، التفاوض مع أهم الشركاء بهدف القليلص من اختلال ميزان التبادل التجاري، دعم التصدير والنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية لاستكشاف أسواق جديدة للمنتجات والخدمات التونسية، النهوض بالطاقات المتعددة وبنسق التنقيب
- وضع خطة لإدماج القطاع الموازي بما يوسع القاعدة الجبائية وينهض بالسيولة (تغيير الأوراق النقدية مع ضرورة إيداع الأوراق المستبدلة بالحسابات البنكية - decashing، تخفيض المعاليم الديوانية على المنتوجات المتداولة في السوق الموازية والمطابقة للمواصفات والتي لا تناظرها منتجات محلية مماثلة، ...)
- تطوير منظومة الرقابة واستكمال رقمنة الادارة الجبائية بتوسيع التصريح والتصفيه عن بعد والنهوض بنسق الاستخلاص

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

4. دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل - اصلاح المؤسسات العمومية

الاهداف

★ اعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطوير حوكمتها، التصرف في المؤسسات وفق قواعد النجاعة الاقتصادية

الاجراءات

★ الفصل بين ملكية رأس المال ونظم الحكومة للمؤسسات العمومية

- تمكين المؤسسات العمومية من المرونة في الصفقات ونظام التأجير مع تعزيز نظم المساءلة عبر مراجعة قانون 89-9

- احداث وكالة للتصرف في مساهمات الدولة وانتداب كفاءات مختصة لحسن إدارة مساهمات الدولة فيها

- تعزيز منظومة الرقابة البعدية

★ ضبط برنامج وطني على 4 سنوات لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطوير حوكمتها وتحديث نظم وأساليب عملها

- وضع برنامج استعجالي لإعادة هيكلة شركة الخطوط التونسية والخطوط التونسية السريعة

- وضع برنامج استعجالي لإعادة هيكلة شركة فسفاط قفصة

- وضع خطة عاجلة لاستئناف انتاج الفسفاط

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

4. دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل - النهوض بمناخ الاستثمار

الاهداف

☆ النهوض بمناخ الاستثمار، دعم المنافسة النزيحة، دعم العدالة في تقاسم العبء الجبائي، تطوير منظومة المواني والنقل

الاجراءات

☆ التفعيل الكلي للقانون الافي لتحسين مناخ الاستثمار والغاء 50% من التراخيص

☆ رقمنة الخدمات الإدارية والإلتزام بعدم طلب أي وثيقة مصدرها الادارة من المواطن مع موافى سنة 2022

☆ الاسراع بإصدار المجلة الموحدة للأداءات لتيسير وتبسيط الإجراءات

☆ تخفيف العبء عن المؤسسات المنتجة باستثناء الأنشطة الريعية مع توسيع القاعدة الجبائية

☆ السماح للمقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة ومراجعة قانون الصرف لإضفاء مزيد من المرونة على المعاملات

☆ سن قانون ظرفي لتسوية مخالفات الصرف استعداداً لدخول آلية التبادل الآلي للمعلومات المالية والبنكية حيز التنفيذ في أفق 2021

☆ المصادقة على اتفاقية السماء المفتوحة وتوسيع نطاقها

☆ تطوير مردودية المواني وشفافية الإجراءات عند التوريد والتصدير وتيسيرها ورقمتها

☆ دعم دور مجلس المنافسة في رصد وردع الممارسات التي تضر بالمنافسة النزيحة

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

4. دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل – تطوير السياسات القطاعية

الاهداف

- ☆ دعم الانتقال الرقمي، الارقاء في القيمة المضافة، تعصير منظومات الإنتاج وتحسين مردوديتها، تصدير الخدمات ذات القيمة المضافة العالية

الاجراءات

- ☆ برنامج بـمليار دينار لتأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتسهيل اقتناص التكنولوجيا والتجدد من المؤسسات الناشئة
- ☆ إعادة هيكلة قطاعات الانتاج الفلاحي وقطاع الصيد البحري مهنيا للتحكم في الكلفة والنهوض بالمردودية والتصدير
- ☆ تسوية الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية وتوفير تشجيعات للفلاحين لاستعمال التكنولوجيات الحديثة وحماية وتحسين البذور والاصناف المحلية
- ☆ استقطاب استثمارات كبرى في الصناعات ذات القيمة المضافة (الذكاء الاصطناعي، تطبيقات التعلم والترفيه، الصناعات الصيدلانية، صناعة مكونات السيارات والطائرات)
- ☆ وضع خطة متكاملة لإنشاء قطاع البعث العقاري
- ☆ التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة في المؤسسات والمرافق العمومية عبر التحفيزات المالية والجباية
- ☆ النهوض بجاذبية تونس كقطب إقليمي للسياحة الصحية والثقافية وللتعليم العالي وللدراسات العربية والإسلامية (إعادة هيكلة المؤسسات السياحية ووضع خطة لمعالجة مديونية القطاع والنهوض ببرامج التكوين والترويج)
- ☆ مضاعفة تمويل البحث العلمي وتوثيق ارتباطه بمتطلبات التنمية وبالاستراتيجيات القطاعية للنهوض بالقيمة المضافة

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

4. دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل - النهوض بمنظومة التمويل

الاهداف

- ☆ دعم الاسس المالية للقطاع ، دعم السيولة، تطوير السوق المالية، ترشيد تدخلات القطاع لدعم التنمية

الاجراءات

- ☆ تشجيع البنوك على الاندماج والتقلص ب 30 بالمائة من القروض المصنفة في مجال السياحة
- ☆ المصادقة على قانون الادماج المالي وتفعيل بنك الجهات وتطوير البريد التونسي إلى بنك بريدي وتعزيز خدماته لكل الشرائح وفي كل الجهات
- ☆ ترشيد تدخلات القطاع المصرفي عبر إقرار سياسة مالية ونقدية تشجع على تمويل القطاعات الاستراتيجية
- ☆ تعميم الدفع الإلكتروني وتضمينه في قائمة الخدمات البنكية الأساسية وتخفيض كافته
- ☆ وجوبية تقديم قروض بنكية بفائض ثابت ومتغير مسقف ودعم التمويل الذاتي للشباب
- ☆ تأطير آليات نشاط التمويل الإسلامي وتبسيير ممارسته وتسويقه
- ☆ تطوير السوق البديلة للبورصة وتطوير أنشطة الوسطاء والتحفيز على إعادة استثمار المرابح في السوق البديلة

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

4. دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل - النهوض بالتنمية الجهوية

الاهداف

- ★ دعم التمكين الاقتصادي للجهات الداخلية، دعم الادماج المالي والنهوض بجاذبية الجهات، بلورة مخططات تنمية مندمجة تقوم على التخصص الملائم لميزات الجهة

الاجراءات

- ★ بلورة مخططات تنموية وخططات توجيهية للتهيئة مندمجة تقوم على تخصص الجهات وفق ميزاتها التقاضلية
- ★ مراجعة التشريعات للاسراع في تنفيذ المشاريع الكبرى والاسراع بتنفيذ مشاريع مهيكلة ذات أهمية وطنية في الجهات
- مدينة ادارية جديدة، مطار جديد، توسيع المواني، الطرقات والجسور والنقل، مدن جامعية مندمجة وأقطاب عمرانية ومراكز لوجستية جديدة عبر الشراكة مع القطاع الخاص والصكوك الاسلامية
- ★ تمكين الشباب (أصحاب الشهائد وأبناء الفلاحين) من استغلال-توسيع الأراضي الدولية فى إطار شركات تعاونية وتمتيعهم بخطوط تمويل خصوصية بشروط ميسرة
- ★ تفعيل التمييز الايجابي من خلال تشجيع الاطارات للعمل في المناطق الداخلية عبر رصد تحفيزات هامة
- ★ تسريع انجاز الدراسات وإعداد مخطط تنفيذ مشروع نقل جزء من فائض مياه الشمال إلى الوسط والجنوب

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

5. استكمال مؤسسات الدولة وتركيز الحكم المحلي - استكمال المؤسسات الديمقراطية

الاهداف

★ استكمال المؤسسات الدستورية والقوانين المنظمة للعمل السياسي والإعلامي بهدف الارتقاء به إلى المستوى المأمول

الاجراءات

★ انطلاق المشاورات مباشرةً أثر الجلسة الأولى لمجلس نواب الشعب بهدف استكمال تركيز المحكمة الدستورية

- تنفيح القانون لحذف الترشيح من الكتل إذا لم يتمكن المجلس من إنجاز ذلك تحت القانون الحالي

★ العمل على استكمال انتخاب أعضاء الهيئات الدستورية

• هيئة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، وهيئة حقوق الإنسان

• سن قانون هيئة الاتصال السمعي البصري قبل موعد الدورة الأولى للمجلس

★ احترام أجل التجديد الجزئي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات

★ تنفيح القانون المنظم للانتخابات (التشريعية والمحلية) بما ينهض بنحو ممؤسسات الحكم وبما يعزز المنافسة النزيهة

★ صياغة مقترن للنهوض بواقع الإعلام بهدف تطوير الإعلام العمومي وحماية الإعلاميين والحد من ترويج الإشاعات

★ استكمال مسار العدالة الاننقالية والنهوض بالوضع الاجتماعي لعائلات شهداء وجرحى الثورة وال Herb على الإرهاب

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

5. استكمال مؤسسات الدولة وتركيز الحكم المحلي - تطوير العمل التشريعي والرقابي

الاهداف

☆ النهوض بنجاعة عمل مجلس نواب الشعب، تطوير العمل التشريعي والرقابي للمجلس

الاجراءات

☆ تنفيح النظام الداخلي للنهوض بنجاعة حصص مسألة رئيس الحكومة وأعضائها

- تنظيم حوار شهري مع رئيس الحكومة حول تقديم برنامج الحكومة في جلسة عامة بمجلس نواب الشعب
- تنظيم حوارات قطاعية دورية (مع مجموعة من الوزارات: الملف الاجتماعي، الاقتصادي، الموارد البشرية، ...)

☆ تعزيز قدرات مجلس نواب الشعب

- تخصيص ميزانية لانتداب مستشارين موضوعين على ذمة النواب لمساندتهم في دراسة مقترنات القوانين
- تطوير المنظمات المعلوماتية المتوفرة للنواب للنفاذ للمعلومة المتعلقة بأداء دورهم الرقابي والتشريعي

☆ تشكيل فريق عمل بين الكتل الموقعة على الوثيقة ومنفتحة على بقية الكتل من أجل بلورة ميثاق لأخلاقي العمل السياسي

☆ إحداث برنامج وطني، بالتنسيق بين مصالح التشريع برئاسة الحكومة ومجلس النواب، لترجمة وتبسيط الترسانة القانونية وتخفيفها ومراجعتها لضمان ملائمتها للدستور

مشروع وثيقة تعاقد للحكومة

5. استكمال مؤسسات الدولة وتركيز الحكم المحلي - التقدم في مسار اللامركزية

الاهداف

- ★ استكمال المسار التشريعي للامركزية، تركيز المجالس الجهوية، بناء قدرات البلديات البشرية والمادية والتنظيمية، حماية البيئة والشرط الساحلي والنهوض بالتهيئة العمرانية، تثمين النفايات

الاجراءات

- ★ استصدار النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية والمصادقة على مجلة التهيئة الترابية والتعمير
- ★ تركيز المجالس الجهوية وتنظيم الانتخابات الجهوية بالتزامن مع الانتخابات البلدية سنة 2023
- ★ الإسراع بتحويل الصلاحيات الى الجماعات المحلية ووضع الشرطة البلدية تحت سلطة رئيس البلدية
- ★ إرساء برامج لتكوين ودعم القدرات البشرية للبلديات خلال الخمسية القادمة (المنتخبين والإطارات والعملة)
- ★ برنامج وطني لإعداد أمثلة تهيئة عمرانية استشرافية ومستدامة وفق أحسن الممارسات وفي كل البلديات
- ★ دعم التعاون بين البلديات عبر احداث الوكالات الجهوية للخدمات الحضرية وخصوصا في مجال تثمين النفايات

والله ولی التوفيق